هذا الاقتصـاد، فان المؤشرات السلبية كانت تتفاقم تباعاً بعد انقضاء مفعول الدفعة القوية التي اعطيت لهذا الاقتصاد. فلقد استمر العجز في ميزان المدفوعات، وتزايد العجز في ميزان الحساب الجاري من ٥٦٠ مليون دولار أميركي العام ١٩٧٠ الى ٨٣٥ مليون دولار العام ١٩٧٦. كما كان متوسط المعدل السنوي للتضخم، خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦، حوالى ٢٣,٧ بالمئة؛ وخلال الفترة عينها كان متوسط معدل النمو السنوي لاجمالي الناتج المحلي ٥,٤ بالمئة، بعد ان كان ٨,٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠[٢٠].

وكانت حرب العام ١٩٧٣ نقطة تحول في حياة اسرائيل، حيث استطاعت القوات المسلحة المصرية ان تعبر قناة السويس وتدمّر خط بارليف، وبالتالي لم تستطع اسرائيل ان تقيم، مرة أخرى، مهرجانها الصاخب حول التفوق الاسرائيلي الذي لا يقهر. وأدت هذه الحرب، التي لم تبدأها اسرائيل كالحروب السابقة، الى عديد من الآثار الاقتصادية. فلقد قدّر وزير مالية اسرائيل آنذاك الخسائر المباشرة لحرب تشرين الاول (أكتوبر) بحوالى ثلاثة مليارات دولار؛ كما أدت الحرب الى اعادة النظر في الميزانية وتقليص مخصصات الاستثمار والخدمات، حيث أرتفعت النفاقات العسكرية من ٦,٢ مليارات ليرة اسرائيلية قبل الحرب، الى حوالى ١٥ مليار ليرة بعدها؛ وانخفضت اعداد المهاجرين الى اسرائيل من ٥٦ الف شخص العـام ١٩٧٢، الى نحو ٣٢ ألفاً العام ١٩٧٤؛ كذلك انخفضت معدلات التنمية الاقتصادية من ٩،٢ بالمئة قبل الحرب، الى ٣,٤ بالمئة العام ١٩٧٥[٢١]؛ كما ارتفع العجز في ميزان المدفوعات من مليار دولار العام ١٩٧٢، الى نحو ٣,٥ مليارات دولار العام ١٩٧٤، في الوقت الذي انخفضت التحويلات الاجنبية من ٣٠ بالمئة من العجز في ميزان المدفوعات بعد ان كانت في العام ١٩٧٢ تسهم في تغطية ما يقرب من ٨٥ بالمئة من مجموع العجز هذا[٢٢]..

ونتيجة للمظاهر السلبية هذه، التي توضح طبيعة هيكل الاقتصاد الاسرائيلي، لجأت الحكومة الى اعلان عدد من الاجراءات الاقتصادية، في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، استهدفت زيـادة الصـادارت، وتقليـل الواردات. وكـان أهم هذه الاجـراءات[٢٣]: ١ ـ تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بسنبة ٤٣ بالمئة، وهو التخفيض الثامن منذ قيام اسرائيل، ثم اتبعت وسيلة التخفيض الزاحف للعملة بواقع اثنين بالمئة شهرياً؛ ٢ ـ منع استيراد بعض السلع الكمالية لمدة ستة شهور؛ ٣ ـ رفـع التعـرفـة الجمـركية بنسبة ١٥ بالمئة على السلع المستوردة كافة؛ ٤ ـ تجميد الاسعار والاجـور؛ ٥ ـ زيـادة معدلات الضريبة على الارباح الرأسمالية وعلى مؤسسات التأمين والمصارف التجارية لتمويل نفقات الدفاع المتزايدة.

وعلى الرغم من ذلك، فلقد استمرت مظاهر الخلل في الاقتصاد الاسرائيلي، من حيث ارتفاع حجم الديون وتفشي ظاهرة التضخم؛ كما استمر انخفاض معدلات نمو الناتج من عشرة بالمئة العام ١٩٧٢، الى ستة بالمئة في العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤؛ ثم حوالى ثلاثة بالمئة العام ١٩٧٥، فواحد بالمئة العام ١٩٧٦. واستمرت الاسعار في الارتفاع. ففي الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، أرتفعت اسعار الوقود أربعة اضعـاف، وارتفعت اسعـار السكر خمسة أضعاف، وخلال الربع الاخير من العام ١٩٧٦ قررت الحكومة زيادة اسعار السلع الاساسية بنسبة ٢٠ بالمئة، واسعار الوقود بنسبة ٥ ـ ١٥ بالمئة واسعار الماء والكهرباء بنسبة عشرة بالمئة.

المرحلة الرابعة، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٨

يرجـع تحـديدنا لبداية هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الاسرائيلي الى العام ١٩٧٧،